

النظريات النقدية وعلاقة النقود ب (الفائدة- الإنتاج -الأسعار)

أولاً. النظرية النقدية الكمية:

تدرس هذه النظرية الارتباط بين كمية النقد المتداولة في الاقتصاد والمستوى العام للأسعار كما تهدف نظرية كمية النقود إلى شرح قيمة وحدة النقد في أي وقت وكذلك تفسير التغييرات التي تطرأ عليها خلال فترات من الزمن، وفيما يلي سنحاول أن نستعرض أهم فروض النظرية الكمية في كل من معادلة التبادل ونظرية الأرصدة النقدية:

1. فروض النظرية:

أ.الفرضيات التي قامت عليها معادلة التبادل:

تعتمد صحة النظرية الكمية للنقود على عدد من الفروض يتمثل أهمها فيما يلي:

- ثبات حجم الإنتاج: ويرجع ذلك إلى افتراض أن الاقتصاد في حالة تشغيل تام أي أن جميع عناصر الإنتاج موزعة بصورة تامة. وبالتالي فإن حجم المبادلات (T) ثابت أيضا.
- ثبات سرعة تداول النقد: اعتبرت سرعة تداول النقد عاملا ثابتا في الأجل القصير وذلك لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير كدرجة نماء النظام المصرفي والمؤسسات المالية وعادات المجتمع وطرق تسوية مدفوعاته من حيث التكرار والانتظام.
- المستوى العام للأسعار متغير تابع: ترى هذه النظرية أن أي تغير في مستوى الأسعار يكون نتيجة التغير في كمية النقود، أي أن دور الأسعار دور سلبي في التأثير على عناصر معادلة التبادل الأخرى.
- تفترض النظرية الكلاسيكية بصورة عامة ومعادلة التبادل بصورة خاصة أن الاقتصاد يعمل في حالة توظيف كامل أي أن كل الطاقة الإنتاجية مشغلة.
- أي زيادة في كمية النقود تذهب مباشرة إلى زيادة الإنفاق وبالتالي لا توجد أرصدة نقدية عاطلة.

ب.الفرضيات التي قامت عليها نظرية الأرصدة النقدية:

تقوم هذه المعادلة ($M = k Py$) على مفهوم معادلة فيشر في وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار إلا أن هناك عدة اختلافات بين المعادلتين:

- فضلا عن وظيفة النقد كوسيط للتبادل التي بنت عليها معادلة التبادل تحليلها أضافت معادلة كامبردج ووظيفة أخرى وهي اختزان القيم ، وبسبب هذه الوظيفة يقبل الأفراد على الاحتفاظ بجزء من دخولهم على شكل أرصدة نقدية حاضرة. لذلك تسمى أيضا بنظرية الأرصدة النقدية.
- استبدال حجم المبادلات في معادلة التبادل بالدخل الحقيقي في معادلة كامبردج.
- استبدال سرعة تداول النقد بالنسبة للمعاملات في معادلة التبادل بسرعة تداول النقد بالنسبة للدخل في معادلة كامبردج.

- تمثل (v) في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود لأنها تعبر عن عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة، أما (1/v) فيمثل الفترة الزمنية التي يحتفظ فيها بالوحدة النقدية الواحدة خلال سنة.
- في حين استخدمت معادلة فيشر الناتج الكلي (الناتج النهائي + الوسيط) اعتمدت معادلة كامبردج على الناتج النهائي وبذلك فقد اعتمدت أيضا على متوسط أسعار المنتجات النهائية.

2. العلاقة بين كمية النقد والفائدة والانتاج والأسعار في النظرية الكمية

من خلال ما تقدم رأينا أن النظرية الكلاسيكية قد فصلت بين القطاعين النقدي والحقيقي فالنقود بالنسبة لهذه النظرية هي مجرد أداة للتبادل، ولكن يمكن من خلال الربط بين هذين القطاعين التوصل إلى العلاقة بين النقود والانتاج والأسعار في النظرية الكمية، فمن خلال المعادلة $M = k Py$ نلاحظ أنه عند كل مستوى من الإنتاج y ومن الأسعار P هناك طلب على الأرصدة النقدية $k Py$ يجب أن يساوي المعروض النقدي حتى يتحقق التوازن بين القطاعين النقدي والحقيقي.

ويمكن إيجاد العلاقة التي يؤثرها التغير في المعروض النقدي على الدخل ومستوى الأسعار في حالة التشغيل التام كما يلي: بفرض زيادة المعروض النقدي فإن هذه الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وبالتالي إلى زيادة الدخول النقدية وينعكس هذا على سوق السلع والخدمات في ارتفاع الطلب الكلي الذي يقابله ارتفاع في الأسعار لأن مستوى الانتاج يعتبر ثابتا عند مستوى الاستخدام التام، لذلك فإن التغير في كمية النقد يؤثر فقط على المستوى العام للأسعار.

أما سعر الفائدة فهو أداة للتوازن بين الإدخار والإستثمار من خلال تأثيره الطردي على الأول والعكسي على الثاني حيث أن سعر الفائدة هو مكافأة الإدخار، لذلك يطلق على النظرية الكلاسيكية النظرية الحقيقية للفائدة لأن الفائدة لا تعتمد على أية اعتبارات نقدية، حيث أن عرض رأس المال هو الادخار والطلب على رأس المال يتحدد بالاستثمار الفعلي.

ثانيا. النظرية النقدية الكينزية:

لقد ظهر التحليل الكينزي على أعقاب فشل حلول النظرية الكلاسيكية في الخروج من حالة الكساد التي عرفتها الدول الأوروبية بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، وقد جاء كينز بتحليل يختلف في جوانب كثيرة عن الكلاسيك، وفي هذا الإطار سوف نركز على ما جاء به في فروض النظرية و موضوع العلاقة بين النقود وبعض المتغيرات الأخرى:

1. أهم فرضيات النظرية الكينزية:

- يفترض كينز عدم حيادية النقد في الاقتصاد لذلك فقد تميز تحليله بأنه نقدي أي يصعب الفصل فيه بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي.

- عكس النظرية التقليدية افترض كينز أن سرعة تداول النقد غير ثابتة بل تتحدد من خلال العلاقة بين مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والمشروعات وقيمة المعاملات النقدية في الاقتصاد (الدخل النقدي).
- وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقد واعتبر أن النقود تطلب لذاتها (ما يعرف بالتميز النقدي).
- استخدم كينز فكرة الطلب الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن، ويتمثل الطلب الفعال في الإنفاق القومي الذي لا يعني فقط الرغبة في الشراء بل يجب أن يقترن أيضا بالمقدرة على الشراء.
- رفض كينز قانون ساي كما أقر بإمكانية حدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل.
- طبقاً لمفهوم كينز فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة فكلما كانت الرغبة في السيولة أو التفضيل النقدي للأفراد قويا كلما كانت الفائدة التي يجب أن تدفع كي تغري الأفراد على التنازل عن النقود التي يحتفظون بها كبيرة والعكس إذا انخفض تفضيل الأفراد للاحتفاظ بالنقود.

2. العلاقة بين كمية النقد والفائدة والإنتاج والأسعار في النظرية الكينزية:

تعتبر النظرية الكينزية أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي، وبما أن تقرير مستوى الدخل والأسعار في النظرية الكينزية يعتمد على مستوى الطلب الكلي وبالأخص الطلب الاستثماري الخاص، كان على كينز أن يبين تأثير النقود على مستوى الإنفاق الاستثماري الخاص ليصل إلى تأثيرها على مستوى الدخل والأسعار وذلك من خلال:

- استخدم كينز سعر الفائدة للربط بين النقود والإنفاق الاستثماري وبذلك استطاع أن يربط بين النقود والإنفاق النقدي من جهة والقطاع الحقيقي في الاقتصاد من جهة أخرى.
- زيادة المعروض النقدي يكون تأثيره الأولي على القطاع النقدي وبالتحديد على سعر الفائدة الذي ينخفض وهذا بدوره يؤثر على تكلفة الاستثمار (تقل) مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري لأن سعر الفائدة من العوامل المؤثرة على الاستثمار، ومن ثم فإن ارتفاع الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي (لأن الاستثمار جزء من هذا الطلب) والذي يؤثر بدوره على مستوى الناتج القومي فيرتفع ويرافق هذا الارتفاع في الإنتاج ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- وبالتالي هناك تأثير للقطاع النقدي على مستوى الأسعار والإنتاج إلا عند وقوع الاقتصاد في الحالتين التاليتين:

1- إذا كان الطلب على النقد واقعا في فخ السيولة فإن الزيادة في المعروض النقدي سوف لن تؤثر على سعر الفائدة أو تأثيرها ضعيف ويحدث ذلك في حالة الكساد.

2- إذا كانت مرونة الإنفاق الاستثماري بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة فإن أي انخفاض في (i) حتى لو كان انخفاضا كبيرا فإنه لن يحقق زيادة كبيرة في الإنفاق الاستثماري وبالتالي فإن تأثيره على مستوى الطلب الكلي سيكون ضعيفا.

ثالثا. النظرية الكمية الحديثة:

ظهرت النظرية النقودية بزعامة ملتون فريدمان - وهو أستاذ اقتصاد بجامعة شيكاغو الأمريكية - حيث أعاد الحياة مرة أخرى إلى النظرية الكمية الكلاسيكية لكن بوسائل تفسير وعلاج جديدة وحاول الجمع بين استنتاجات التقليديين وطروحات الكينزيين.

1. أهم فرضيات النظرية الحديثة:

- اختلف تحليل فريدمان عن الفكر الكلاسيكي من حيث عدم افتراضه حالة التشغيل الكامل أي أن الإنتاج عنصر متغير بتغير كمية النقد المعروضة.
- اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود هو دالة في عوائد الأصول المالية وهي النقود والسندات والأسهم.
- دالة الطلب على النقود ثابتة بمتغيرات محدودة، أما دالة عرض النقود فتتغير باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على النقود.
- التشكيك في كفاءة السياسة المالية، والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في رقابة وإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وزيادة الدخل القومي الحقيقي.
- وجود معدل بطالة طبيعي.
- السبب الرئيسي للتضخم هو معدل التوسع النقدي الكبير مقارنة بمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد.
- يعتقد فريدمان و النقديين أن أسعار الفائدة تتحدد على مستوى السوق وعليه فإن الدولة لا تأثير لها على ضبط هذه الأسعار وفقا لمتطلبات توازن ميزان المدفوعات.
- النقود تمارس أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدى القصير.

2. العلاقة بين كمية النقد والفائدة والانتاج والأسعار في النظرية الحديثة:

يرتبط الطلب على النقود عند فريدمان بمفهوم الثروة وحيث أن النقود هي أصل فان الطلب على النقود يرتبط طرديا مع فكرة الثروة واعتبر أن ارتباط النقود بالدخل الدائم وليس الدخل الجاري يشير إلى أن الطلب على النقود سيزيد مع زيادة الدخل الجاري ولكن بنسبة اقل وسينخفض مع انخفاض الدخل الجاري ولكن بنسبة اقل أيضا.

ويرى فريدمان أن الثروة الحقيقية وبالتالي الدخل القومي الحقيقي هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود في المدى الطويل وأنه في ضوء استقرار دالة الطلب على النقود، واستقلال عرض النقود عن الطلب فالذي يحكم التغير في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة هو التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، أي أن مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

وأن المعدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير في كل من الناتج القومي والتغير في الطلب على النقود أو في سرعة دورانها.

أكد فريدمان بأن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة لذلك يمكن استخدامها للتنبؤ بالطلب على النقود من خلال التغيرات الحاصلة في الدخل بعد استبعاد أثر سعر الفائدة. وبذلك نستطيع أن نرجع استقرار دالة الطلب على النقود إلى استقرار سرعة دوران النقود وذلك بالعودة إلى النظرية الكمية التقليدية كما يلي:

$$MV=PY \quad \text{أي أن: } M/P = Y/V$$

بالتعويض عن (M/P) الذي يمثل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بما يساويه نجد:

$$V = Y/f(Y_p) \quad \text{أي: } Y/V = f(y_p)$$

وبما أن العلاقة بين الدخل النقدي والدخل الدائم هي علاقة محددة وقابلة للتقدير فإن استقرار دالة الطلب تعني بالتالي استقرار سرعة دوران النقود وأنها قابلة للتقدير والتنبؤ. وإذا استطعنا تقديرها بدقة فهذا يعني أننا نستطيع تقدير تأثير أي تغير في كمية النقود على مستوى الإنتاج أو الأسعار.

وبالتالي فاختلاف هذه النظرية عن النظرية الكلاسيكية هو أن التحليل التقليدي يقوم على مبدأ كل زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار دون أن يؤثر ذلك على حجم الإنتاج والدخل نظرا لافتراض حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، أما النظرية الكمية المعاصرة فتجد انه طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل فان حدوث زيادة في عرض النقود سوف يترتب عليه زيادة في الدخل والتشغيل. أما إذا وصل إلى مستوى التشغيل الكامل او اقترينا منه فسوف ترتفع الأسعار. وهنا تتشابه النظريتين إلا أن النظرية المعاصرة تعد أكثر واقعية وعمقا في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار.